# دور التكامل الاقتصادي العربي في دعم المشاريع العربية المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي العربي

**د.مباركة نعامة**
أستاذة محاضرة –ب–
جامعة الجلفة – الجزائر

**عائشة فكرون**
ماستر مقاولاتية وتسيير المؤسسة
جامعة الجلفة– الجزائر

**الملخص**

يعتبر التنسيق والتكامل الاقتصادي في الوطن العربي الخطوة الأساسية للوصول إلى الوحدة الاقتصادية العربية مجاراتا لمتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة ومن أجل تنمية مشتركة لجميع أنحاء القطر العربي، وذلك من خلال مجموعة من المشاريع العربية المشتركة، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق الأمن الغذائي وتجنيب إنعدام الأمن الغذائي، وما ينتج عنه من تحديات وصعوبات اقتصادية وسياسية، يمكن تجنبها وتفاديها على نطاق مشترك وبعيدا على الفردية الدولية التي لن تحقق الأهداف المرجوة لوحدها في كثير من الأحيان.

**الكلمات المفتاحية:** التكامل الاقتصادي، المشاريع، الامن الغذائي، الدول العربية.

***Summary***

*coordination and economic integration are considered in the Arab world as the key step to reach an Economic Arabic Unity to keep up the requirements of the economic development of the overall and to reach the development of all parts of the Arab region through a series of joint Arab projects Which seeks to achieve food security and avoid Food insecurity which has challenges and difficulties wheather economic or political which can be avoided and on a common scale Beyond the international individuality Which will not achieve the desired goals alone .*

***Keywords*** *Economic integration, projects, food security, Arab countries.*

**مقدمة**

إن القيام بأي نهضة اقتصادية أو اجتماعية يتطلب توفر مقومات طبيعية و بشرية و تكنولوجية، إذ تعد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه النهضة، والوطن العربي يمتلك جزاء معتبرا من هذه المقومات تُمكنه من القيام بها، إذ يمتلك الكثير من الثروات الطبيعية و المعدنية و المائية، ورغم تفاوتها بين الدول العربية، إلا أنها تشكل عاملا مهما من عوامل تطور الأمة العربية و تحديا لمواجهة المستجدات الاقتصادية العالمية الحالية، على الرغم من بعض الجهود العربية في سبيل تطوير وتحقيق تعاون اقتصادي على شكل تنفيذ بعض المشروعات الجماعية في مجال التنمية الاقتصادية، والتي خصت بشكل رئيسي التنمية الزراعية، وتعزيزها من خلال المنظمات العربية والإقليمية، إلا أن هذه الجهود لم تساهم في توفير القدر الكافي من الغذاء المليي لحاجات الإعداد الآخذة في التزايد من السكان . الأمر الذي دفعنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية للمقال على النحو التالي :

**ما مدى فعالية المشاريع العربية المشتركة المنجزة في إطار التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي العربي؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم المقال إلى:

**أولا** : مفهوم التكامل الاقتصادي العربي

**ثانيا:** مظاهر التكامل الاقتصادي

**ثالثا:** بعض نماذج تجسيد التكامل الاقتصادي العربي

**رابعا** : أهم المشاريع العربية المشتركة في مجال تحقيق الأمن الغذائي

**خامسا** : واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي

**أولا : مفهوم التكامل الاقتصادي العربي**

يقصد به العمل العربي المشترك الذي يخص الجانب الاقتصادي ، والذي من أهدافه إزالة عوائق تنقل الأشخاص والعمالة والسلع ورؤوس الأموال بين الدول العربية، وهو يعمل على التنسيق بين السياسات والبرامج لاستنباط إستراتيجية موحدة لكل القطر العربي، وتوفير الأدوات والوسائل اللازمة لتنفيذها و ضمان استغلال ثرواته بعقلانية، وتطوير جميع قطاعاته ومحو الفوارق العرقية و الاجتماعية بين أفراده، وتحقيق أمنه واستقراره.

**ثانيا: مظاهر التكامل الاقتصادي**

حاول العرب إظهار نية التكامل الاقتصادي في عدة هيئات قاموا بإنشائها منها:

**1– إنشاء الجامعة العربية:** [1]

التعاون العربي قديم قدم التاريخ، ولكنه بالمفهوم القطري يعود إلى تاريخ توقيع بروتوكول الإسكندرية في أكتوبر 1944، والذي أنشا بموجبه جامعة الدول العربية، وقد قام بوضع إطارها العام و ميثاقها الذي يشكل قانونها الإساسي، وبعد عام (1945) تم التوقيع على نشاط اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية و المالية في الجامعة، و قد دعت المادة (02) من ميثاق الجامعة العربية بشكل واضح إلى التعاون، و جاء في هذه المادة « توثيق الصلات بين الدول المشاركة فيها، وتنسيق خططها

السياسية تحقيقا للتعاون بينها، و صيانة استقلالها و سيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية و مصالحها » ، و قد حددت تلك المادة مجالات التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات التالية :

- الشؤون المالية و الاقتصادية (التجارة، الجمارك، العملة، الزراعة و الصناعة) ؛
- شؤون المواصلات و الشؤون الثقافية و الاجتماعية و الصحية ؛

**2– إنشاء مؤسسات التمويل الإنمائي العربي**

وهي المؤسسات التي أُنشأت على نطاق عربي، و بين عدد من الدول العربية، و ذلك لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي العربي، وفيما يلي عرض لأهم هذه المؤسسات:

**أ–الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**

يضم في عضويته جميع الدول العربية، وقد أُنشا بمقتضى اتفاقية وافق عليها المجلس الاقتصادي في 16 ماي 1968، بهدف الإسهام في تمويل مشروعات الإنماء الاقتصادي في الأقطار الأعضاء عن طريق القروض الميسرة وتشجيع انتقال رؤوس الأموال العامة و الخاصة من خلال تقريب رؤوس الأموال و الأقطار المضيفة، و تجميعها لإيجاد علاقة استثمارية مباشرة أو غير مباشرة، و بذلك فهو يسهم في إيجاد الأسواق المالية وتطويرها في الدول العربية، وتتكون الأموال التي يعتمد عليها الصندوق من رأس المال المكتتب والأموال الاحتياطية والقروض التي يقترضها أو عن طريق إصدار السندات أو فتح الإعتمادات لدى المؤسسات العربية و الدولية .

**ب–المؤسسة العربية لضمان الإستثمار**

تضم هذه المؤسسة في عضويتها جميع البلدان العربية باستثناء البحرين و الصومال و جيبوتي، دخلت حيز التنفيذ في 1974/4/1، وبدأت نشاطها في أفريل 1975، أنشأت المؤسسة من أجل تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضا مناسبا عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية لخطر التأميم و خطر منع التمويل و تقيده و خطر الأعمال العسكرية التي قد يتعرض لها، وذلك من أجل القيام بجميع أوجه النشاط و تشجيع الاستثمار بين الأقطار العربية .

**ج – صندوق النقد العربي**

يضم في عضويته جميع البلدان العربية باستثناء جيبوتي، تمت الموافقة على اتفاقية إنشاءه من كل من مجلس الوحدة الاقتصادية في 1975/2/4، والمجلس الاقتصادي في 1975/12/8، وتم التوقيع عليه في 1974/04/26، وقد دخل حيز التنفيذ إبتداءا من 1977/12/11، يهدف الصندوق في المدى البعيد على إرساء القواعد النقدية للتكامل الاقتصادي العربي محاولة منه تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعات الدول العربية الأعضاء، و تحقيق أشكال و صور من التكامل النقدي ينتهي بإنشاء عملة موحدة، و ضمان إقامة إتحاد للمدفوعات بين الدول الأعضاء، و تكامل أسواقها المالية واستقرارأسعار الصرف، و دفع عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

**د– المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين**

هي إحدى المنظمات المتخصصة تعمل في إطار جامعة الدول العربية وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تقررها مؤتمرات القمة العربية، تهدف إلى تحقيق التنسيق و التكامل الصناعي العربي و الإسهام في تنمية و تطوير الاقتصاد العربي و زيادة قدراته في مجال الصناعة ، الطاقة و التعدين، المواصفات و المقاييس، و المعلومات الصناعية و التكنولوجي[2].

**ه –المنظمة العربية للتنمية الزراعية**

أنشئت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مطلع التسعينات لغرض مساعدة الدول العربية على تطوير تنمية قطاعاتها الزراعية ، والعمل على تطوير الموارد الطبيعية والبشرية لهذه البلدان و إعداد الدراسات الخاصة بالسياسات الزراعية ، وتحديد الفجوة الغذائية وأسبابها ووضع برنامج الأمن الغذائي، و بناء نظام قواعد معلومات زراعية متقدم، إضافتا إلى إعداد المشروعات الإنمائية و تنفيذها[3].

**3– المعاهدات و الاتفاقيات في مجال تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**

تم عقد عدة اتفاقيات تحاول الوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي أهمها :

**أ– معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي**

تم عقدها سنة 1951، و تضمنت اتفاقيتين، الأولى هي العمل على الاتفاق بين الدول العربية للدفاع المشترك ضد أي اعتداء يقع على أية دولة أو أكثر، والاتفاق الثاني هو العمل على توفير الرفاهية في الدول العربية و رفع مستوى المعيشة فيها، وقد تم إنشاء مجلس للدفاع العربي المشترك يتولى ما يتصل بالمهمة الأولى و إنشاء مجلس اقتصادي يهتم بالمهمة الثانية، كما وانعقدت أول دورة للمجلس في مارس 1953.

**ب–اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية**

تعتبر من أهم الاتفاقيات التي أقرها المجلس الاقتصادي في قراره رقم: 1957/6/3، ودخلت حيز التنفيذ في: 1964/4/30، و تعتبر بداية للاتجاه نحو التكامل العربي الاقتصادي، وقد سعت هذه الاتفاقية إلى تحرير انتقال السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء من القيود الجمركية و الإدارية، و بذلك تحقق المرحلة الأولى من الوحدة و هي منطقة التجارة الحرة، بالإضافة إلى توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في جدار جمركي واحد تجاه العالم الخارجي، وبذلك تحقق المرحلة الثانية و هي الاتحاد الجمركي، كما هدفت إلى تحرير انتقال عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال و تنظيم للقيود الإدارية و غيرها بين الدول الأعضاء، وبهذا تصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي[4].

**ج– العمل الاقتصادي العربي المشترك في عمان**

يعتبر مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (11) المنعقد في مدينة عمان عام 1980 ، من أهم وأبرز مؤتمرات القمة العربية، لأنه يمثل أول مؤتمر ركز اهتمامه على الجانب الاقتصادي، والذي تم ترجمته في شقه التجاري باتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981، وبجانبه العملي بإعلان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لعام 1984 بشان القوى العاملة العربية ، وتمخض عن هذا المؤتمر قرارين هما:

*** إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك**

تم إقرارها بغية تحقيق التكامل و التنسيق الاقتصادي، الذي شمل تنسيق السياسات الاقتصادية التي تضعها الحكومات العربية في المجالات النقدية و المالية والضريبية، لتسير التعاون و التكامل فيها و حشد الموارد المالية، وتنسيق سياسات الاستثمار والادخار من أجل تحقيق الترابط الموضوعي بينها .

*** عقد التنمية العربية المشتركة**

تم إقرار العقد من أجل تسريع و تصنيف الفوارق التنموية بين الأقطار العربية، وقد اُعتبر عقد الثمانيات العقد الأول للتنمية العربية المشتركة، وخصص لهذا الغرض 5 مليار دولار تغطي سنوات العقد المذكور، و تقرر أن يكون التمويل بشكل قروض ميسرة من حيث الفائدة التي بلغت 1% سنويا، و قد التزمت السعودية و العراق و الكويت و الإمارات و قطر بتخصيص هذا المبلغ، و ترك الباب مفتوحا لباقي الأقطار العربية للمساهمة في ذلك[5].

**ثالثا: بعض نماذج تجسيد التكامل الاقتصادي العربي**

حاولت بعض الدول العربية التكامل اقتصاديا فيما بينها من خلال تكتلات اقتصادية إقليمية وثنائية يمكن ذكرها على النحو التالي:

**1- التكتلات الاقتصادية الإقليمية**

تمثلت التجارب الإقليمية العربية في ثلاث تجارب هي[6]:

**أ- تجربة المغرب العربي**

بدأت التجربة في عام 1964 بتشكيل اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة المكونة من مندوب دائم عن كل من الأقطار العربية الأربعة، تونس، الجزائر، ليبيا و المغرب، وانسحبت ليبيا من المجموعة عام 1970، إلا أنه خلال الفترة (1964-1975) لم يحدث أي تقدم اقتصادي بينها، بل لجأ كل قطر منفرد إلى محاولة التنمية بأسلوبه الخاص، وفي فيفري 1989، تم عقد القمة الثانية لدول المغرب العربي والتي ضمت كل من الجزائر وتونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، وقد أصدرت 3 وثائق نصت الوثيقة الأولى قيام الاتحاد المغربي، ونصت الثانية على هيكل الاتحاد، أما الوثيقة الثالثة فقد خُصت لإجراءات ومراحل التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الدول الأعضاء .

**ب – تجربة الخليج العربي**

تضم هذه التجربة الأقطار الخليجية الستة (السعودية، قطر، الكويت، الإمارات، سلطنة عمان والبحرين)، والتي دخلت في وحدة اقتصادية كاملة من خلال مجلس التعاون الخليجي في ماي 1981، وفي جوان من نفس العام عقد الأعضاء اتفاقية تسعى إلى إنشاء اتحاد جمركي خلال 5 سنوات، وتسهيل تجارة الترانزيت وتنسيق السياسات وتنظيم الاستيراد والتصدير وتكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي وكذا خلق قوة اقتصادية واجتماعية .

**ج – تجربة واد النيل**

كانت هذه التجربة بين مصر والسودان، وبدأت عام 1969 بهيئة مجلس التنسيق الاقتصادي، ثم دخلت فيها ليبيا في عمل تكاملي اقتصادي انتهى بخلافات سياسية، ثم جاء منهج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي في عام 1974 لتجديد التجربة، تلته في عام 1982 ميثاق التكامل لتحقيق مزيد من التنسيق في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أن التجربة كلها توقفت عندما تغير نظام الحكم في السودان في عام 1985.

الملاحظ على التجارب السابقة انه قد نجحت تجربة الخليج العربي وفشلت تجربتي المغرب العربي وواد النيل ، إلا أن الأمر الذي يؤخذ على هذه التجارب أنها أخذت من نظرة إقليمية مجردة و لم تأخذ في الاعتبار الإطار العربي الكلي.

**2– التكتلات الاقتصادية الثنائية**

قامت عدة محاولات صغيرة بين بعض الدول العربية في سبيل تحقيق تكتل اقتصادي عربي ثنائي مصغر، وتمثل ذلك في وحدات اقتصادية ثنائية كان أهمها[7]:

**أ– الوحدة الاقتصادية: السورية– اللبنانية**

شكلت لبنان وسوريا وحدة اقتصادية جمركية، مصرفية مع تجول للمراسيل والأشخاص، وقد شجعت فرنسا ذلك رغبتا منها بالاحتفاظ بصلات اقتصادية لها ولأسواقها مجارتا للسلع الفرنسية، ولكنه نظرا لتناقض المصالح بين سوريا ولبنان أخذت هذه الوحدة تنهار تدريجيا، فالبنان الذي اعتمد مبدأ الحرية الاقتصادية لم يستطع مواكبة سوريا التي اعتمدت الاقتصاد الموجه وحماية السلع الوطنية وتصريفها، ونتيجة لتناقض الوجه السياسي والاقتصادي فإن الوحدة قد فشلت، وأعلنت دمشق بانقضائها في 12 أوت 1950 في مذكرة قدمت إلى الحكومة اللبنانية.

**ب–الوحدة الاقتصادية السورية– المصرية**

أعلنت هذه الوحدة في ماي 1958 تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، وقد كان الهدف المعلن لهذه الوحدة هو تطوير الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي طبقا للمصالح المشتركة، إلى أنه فشلت هذه الوحدة أيضا نتيجة المعارضة القوية لها من جهة، والاختلاف بين الأنظمة السياسية والاقتصادية بين البلدين من جهة أخرى، وخاصة النظام المالي والنقدي.

**ج –الاتفاق التجاري السوري – العراقي**

تم هذا الاتفاق بعد الانفصال المصري السوري، وكان يهدف إلى تطوير التجارة بين البلدين ليصبح فيما بعد تعاونا مستقبليا وتنسيقيا عن طريق الوحدة، ولكنه لم يدم طويلا، كما لم يدم التعاون المتمخض عنه كميثاق العمل القومي الذي وقع سنة 1978 بين سوريا والعراق، وذلك نتيجة للخلافات السياسية والاقتصادية.

**د– الاتفاق العراقي– المصري سنة 1964 والاتفاق العراقي– الأردني 1965**

تم هذان الاتفاقان من الجانب العراقي، والذي هدف بهما تطوير التجارة وزيادة المبادلات وتسهيل العلاقات وتصريف الإنتاج، ولكن هذين الاتفاقين فشلا كذلك نظر للأزمات والخلافات السياسية فيما بينهم.

مما سبق نجد أن جميع الاتفاقيات السابقة قد فشلت، وذلك لاختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، كما أنها لم تقم على تخطيط مسبق ودراسة معمقة، بل أن أكثرها كان ردة فعل لشيء طارئ وشعور مفاجئ بين الرؤساء بضرورة هذه الاتفاقيات.

**3– بعض الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية بعد سنة 2000**

وُقعت بعض الاتفاقيات العربية أهمها:[8]

- وقعت اتفاقية رباعية للتبادل التجاري الحربين كل من المغرب والأردن وتركيا ومصر يوم 25 فيفري 2004، والتي دخلت حيز التنفيذ يوم 27 مارس 2007.
- تم توقيع اتفاق تسهيل وتنمية التبادل التجاري مع الدول العربية بتونس في 27 فيفري 1981، والمصادقة عليها في المغرب يوم 11 مارس 1993، تضمنت هذه الاتفاقية أهداف متعددة من أهمها تحرير التبادل التجاري التدريجي بمعدل 10% في السنة، والتي أصبحت مطلقة اعتبارا من جانفي 2005.
- وقعت سوريا العديد من الاتفاقيات شملت اتفاقية التجارة الحرة مع الجزائر وموافقة الحكومة في نوفمبر 2005 على القانون المقترح للمصادقة على اتفاقية التجارة الحرة بين سوريا والأردن، والتي تهدف إلى توسيع التعاون الاقتصادي وزيادة حجم التجارة المشتركة، والموافقة على القانون المقترح للمصادقة على اتفاقية النقل البحري بين سوريا واليمن.
- على المستوى الإقليمي تم الاتفاق على إلغاء الرزنامات الزراعية كليا منذ بداية 2005، حسب ما نص على ذلك البرنامج التنفيذي وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

إن التكامل الاقتصادي العربي ما زال في طوره الأول، ويمكن الاستدلال على ذلك بفشل الكثير من التجارب العربية التي حاولت التكامل اقتصاديا وسياسيا، إلا أن الجهود مازالت مستمرة بغية تحقيق تكامل اقتصادي مبني على أسس صحيحة ومخططة، أما عن مدى الفشل و النجاح الجزئي للتنمية الزراعية والصناعية، فيمكن الاستدلال بذلك أكثر بواقع الإنتاج الزراعي والصناعي ونصيب الفرد من نتائج هذه التنمية المتمثلة في مدى وصوله أو قربه من الأمن الغذائي أو بعده من خط الأمن الغذائي .

**رابعا : أهم المشاريع العربية المشتركة في مجال تحقيق الأمن الغذائي**

تم توقيع عدد من الاتفاقيات بهدف تحقيق التكامل بين الدول العربية في مجال الأمن الغذائي وفي إطار هذه الاتفاقيات تم إعداد إستراتيجية الأمن الغذائي في عام 1980، وتشكيل فريق الأمن الغذائي في عام 1983، الذي قام بإعداد 153 مشروعا لإنتاج السلع الغذائية موزعة على 13 دولة عربية، وتم اختيار 27 مشروعا منها تحضي بالأولوية، إلا أن هذه المشاريع واجه تنفيذها عدة عقبات، كما تم تأسيس الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية عام 1974، وقد نفذت عدد من المشاريع لتنمية الثروة الحيوانية بلغت تكاليفها حوالي 232 مليون دولار، كما أنشئت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي عام 1976، وقد ساهمت في عدد من مشروعات التصنيع الزراعي تشمل صناعة السكر واستخراج الزيوت وإنتاج الأعلاف.... و بلغت قيمة استثماراتها لغاية 2006 حوالي 454 مليون دولار، إلى جانب ذلك إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (كساد)، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية.... وقد ساهمت هذه المنظمات في تقديم المعونة المختلفة، كما تم إعداد برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي عام 1986، بالتعاون بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمة

العربية للتنمية الزراعية، وقد كان التطور المهم في العمل العربي المشترك هو الاتجاه التمويلي بإنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الذي بدأ نشاطه في عام 1974 وساهم بحوالي 97 مشروعا للتنمية الزراعية وبناء السدود التي بلغت قيمتها حوالي 3,5 مليار دولار، كما أنشئت عدة مؤسسات تنموية أخرى مثل صندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، هذا عن العمل المشترك بين الدول العربية كافة، كما أنه قامت أيضا عدة دول عربية بإنشاء صناديق وطنية للتنمية بهدف تقديم المساعدة الإنمائية للدول العربية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق السعودية للتنمية وصندوق أبو ضبي للتنمية، وقد ساهمت هذه الصناديق والمؤسسات في تمويل عدد من المشاريع لإنتاج السلع الغذائية ومشاريع البني الأساسية، وقد ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اكتملت إجراءات العمل بها عام 2005 في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، وفي عام 2006 أقرت القمة العربية التي عُقدت في الرياض إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)، وقد نظمت برامج محددة لتحقيق الأمن الغذائي، كما أنه خلال السنوات الأخيرة قامت بعض الدول العربية، بتنفيذ المشاريع الزراعية في السودان، حيث قدمت الحكومة السودانية مساحات واسعة من الأراضي لكل من الأردن وسوريا والإمارات، كما بدأت كل من مصر والسعودية والإمارات بالتنسيق مع الحكومة السودانية لإقامة مشاريع زراعية لإنتاج السلع الغذائية في السودان وخصوصا في المناطق الشمالية التي تتوافر فيها فرص كبيرة لإنتاج القمح [9]، ورغم هذه الجهود والتي تدل على نية عربية في مواجهة مشكلة نقص الغذاء ، إلا أنها غير كافية للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها .

أما عن أهم مشروعين للأمن الغذائي فقد كانا:

**1- السوق العربية المشتركة**

تم تبني قرار السوق الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (17) بتاريخ 1964/08/13، وهي قائمة على فكرة تحرير التبادل التجاري كمدخل للتكامل الاقتصادي، كما تتضمن ليس فقط مجرد تحرير التجارة بين الأقطار العربية، ولكنها تستهدف في النهاية إنشاء سوق عربية مشتركة على إن تطبق البلاد العربية تعريفة جمركية موحدة على الاستيراد من الخارج وإقامة مشاريع مختلفة للتنمية الاقتصادية و تعزيز التعاون العربي الاقتصادي[10]، ولكن الواقع هو أن هذه السوق هي منطقة تجارية وليست سوق لأن ما ألت إليه هو مخالف لذلك، إذ تعثرت هذه السوق بعدة معوقات سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية.

**2- مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**

أقرت قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية عام 2009، إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي، ويهدف المشروع إلى تعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية التي تمثل الجزء الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية العربية، وتشمل مجموعة الحبوب والمحاصيل السكرية والبذور الزيتية، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات وتوفير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية ، ويشمل المشروع عدد من الدول العربية تم اختيارها في ضوء الأهمية النسبية لعدد السكان وتوفير الموارد الزراعية والمياه وهي تونس والجزائر والسودان والعراق ومصر والمغرب واليمن، ويُنفذ المشرع على ثلاث مراحل خلال الفترة

2010-2030 ، وذلك بمشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص، ويتوقع أن يُسفر المشرع خلال مراحله الثلاث بصور تراكمية عن تحقيق زيادات مباشرة في إنتاج الحبوب تقدر بحوالي 20,4 مليون طن تمثل 81% من الإنتاج المحلي و 6,3 مليون طن من الأرز و 26 مليون طن من المحاصيل السكرية وحوالي مليون طن من المحاصيل الزيتية يمثلون 93% و 81% و 69.3% من الإنتاج المحلي على التوالي، ومن المتوقع أن يوفر 8,6 مليون فرصة عمل خلال مراحله الثلاث[11] ، إلا أن تنفيذ المشروع لم يبدأ كما لا يمكن الحكم عليه إلا بعد مشاهدة نتائجه .

**خامسا : واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي**

تسعي الدول العربية جاهدة لتحقيق قدرا مناسبا من الغذاء يفي بالحاجيات اليومية للأفراد، هذا الجهد تختلف ثماره من دولة إلى أخرى، فمنها من قارب الوصول إلى هذا الهدف، ومنها من ما زال في الأطوار الأولى لتحقيقه، ويمكن إظهار مستوى هذا الجهد من خلال :

**1- التصنيف الجغرافي للنمط الغذائي العربي**

يتميز غذاء سكان الوطن العربي بكونه يؤكد على تناول الحبوب و النشويات و البقوليات و الخضروات ، وهذه المواد الأربعة تشكل نسبة 64.44%، وقلة نسبة المواد المهمة من (اللحوم و الأسماك و الألبان و البيض )، فهي لا تكون سوي بين 12%و 21% ،علما بأن متوسط ما يتناوله المواطن العربي من الغذاء و خاصة المواد الرئيسية التي تتضمن اللحوم و الحبوب و الألبان و البيض و الأسماك هي أقل من متوسط ما يخصص للفرد في العالم بشكل عام، و يزداد التباين إذا ما قارنا ذلك مع الدول المتقدمة ، وسيتم تأكيد ذلك فيما يأتي ، إذ يختلف النمط الغذائي السائد من دولة لأخرى، و نميز:[12]

**أ- الحبوب**

تمثل الحبوب الجانب الأكبر من الغذاء المتوافر في البلدان العربية، فهي مصدر مهم من مصادر الطاقة والبروتينات وفيتامين ب المركب، ويُعد القمح المادة الأولى من أنواع الحبوب المستهلكة في الوطن العربي، باستثناء السودان الذي يغلب فيه استهلاك الذرى السكرية، ويأتي الشعير في المرتبة الثانية في بلدان شمال إفريقيا، بينما يحتل الذرى والأرز المرتبة الثانية بين الحبوب الأكثر شيوعا في المشرق العربي، أما البلدان الأقل نمو ( السودان واليمن وجيبوتي) فنجد الذرة وحبوب الدخن، ويلاحظ أن كميات الحبوب المستهلكة قد انخفضت قليلا خلال السنوات القليلة الماضية في البلدان العربية، ما عدا السعودية ومصر والمغرب وموريتانيا التي استقرت فيها الكميات المستهلكة.

**ب- الخضر والفواكه**

تشكل المكون الغذائي الثاني الأكثر أهمية في معظم البلدان العربية باستثناء السودان وموريتانيا و اليمن ، حيث ينخفض تزود الفرد منها إلى ما يتراوح بين 60 غراما و 200 غراما في اليوم .

**ج – منتجات الألبان**

تعد من المكونات الغذائية الرئيسية و خاصة في السودان و موريتانيا و اليمن ، بل أن معدلات تزود الفرد منها في هـــذه البلدان تعادل نظائرها في الدول المتقدمة ، و تعود الوفرة النسبية لهذه المنتجات في تلك البلدان ذات الدخل المتدني إلى انتشـــار مزارع إنتاج الألبان فيها في السنوات الأخيرة بشكل واضح .

**د– منتجات اللحوم**

تشكل جانبا محدودا من مجمل الغذاء المتوافر في البلدان العربية، وتحتل الكويت ولبنان والسعودية المراتب العليا من حيـــث استهلاك اللحوم، والتي تزودها بما يعادل بين 135 و 190 غراما يوميا.

**ه – الأسماك وأنواع المأكولات البحرية**

تمثل جزءا بسيطا من الاستهلاك الغذائي في البلدان العربية.

ويمكن إظهار الوزن النسبي لمكونات الغذاء في الوطن العربي بالشكل التالي:

**الشكل رقم 01: الوزن النسبي لمكونات الغذاء في الوطن العربي**

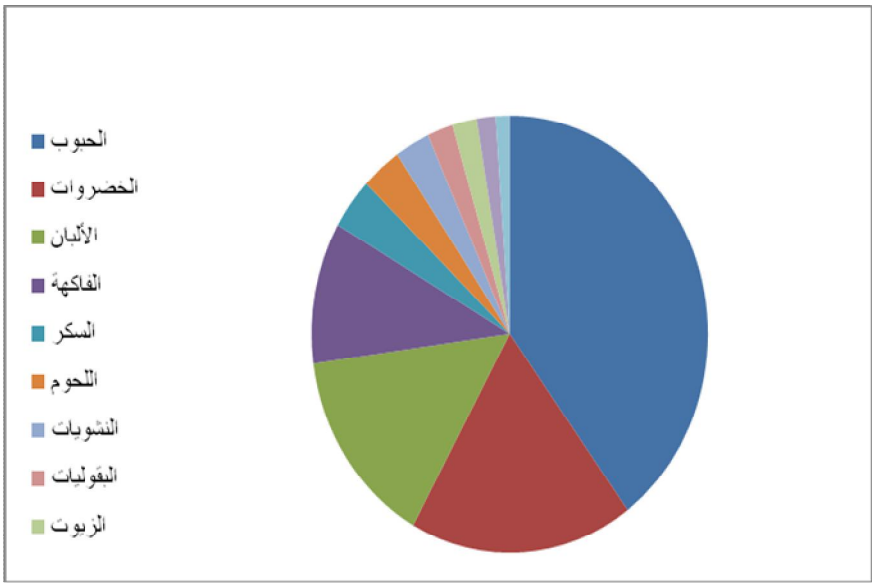


**2– متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك:** يختلف نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك وفق ما يلي[13]:

**أ–الحبوب**

بلغ متوسط نصيب الفرد من الحبوب 311,01 كيلوغرام عام 2007، ثم انخفض إلى 299,11 كيلوغرام في عام 2008، ثم عاود ارتفاعه إلى نحو 317 كيلوغرام في عام 2009 بارتفاع نسبي يقدر بنحو 6.1% عما كان عليه في 2008، يأتي القمح في مقدمة الحبوب إذ يبلغ نحو 52.2% من إجمالي المتاح للاستهلاك في الدول العربية من مجموعة الحبوب، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد منه 65,7 كيلوغرام لعام 2009، كما يصل نصيب الفرد من المتاح الاستهلاك من الأرز حوالي 30,3 كيلوغرام لنفس العام، وفيما يخص الشعير يستخدم 90% من كميات الاستهلاك كغذاء للحيوان،

أما كغذاء للإنسان فيصل إلى نحو 14.7% من إجمالي متوسط استهلاك الفرد حسب مؤشرات 2009، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من المتاح منه نحو 43,3 كيلو غرام .

**ب – السلع النباتية**

إن متوسط نصيب الفرد من معظم مجموعات السلع النباتية يشهد تفاوت ، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من ما هو متاح من البقوليات حوالي 6,59 كيلوغرام لسنة 2009، أما عن السكر المكرر فقد بلغ حوالي 30,9 كيلوغرام وبنسبة ارتفاع 6.5% عن 2008، أما عن الخضر فقد شهد نصيب الفرد منها ارتفاعا ملحوظا إذ بلغ متوسط نصيب الفرد منها 149,7 كيلوغرام لعام 2009، وتأتي البطاطس في مقدمتها إذ بلغ متوسط نصيب الفرد منها نحو 32,3 كيلوغرام لنفس العام وبنسبة زيادة بلغت نحو 2% عن عام 2008، كما ارتفع نصيب الفرد من الفاكهة ليستقر عند حوالي 91,6 كيلوغرام، وبالنسبة لمتوسط استهلاك الفرد من الزيوت النباتية فقد بلغ 14,6 كيلوغرام وذلك لسنة 2009 .

**ج – المنتجات الحيوانية والسمكية**

بلغ متوسط نصيب الفرد من لحوم الدواجن ما يعادل 11,15 كيلوغرام ، أما نصيبه من اللحوم الحمراء فقد شهد استقرارا عند متوسط 15,5 كيلوغرام لعام 2009، وفيما يخص الألبان فقد بلغ نصيب الفرد منها حوالي 104,8 كيلوغرام لنفس العام، كما بلغ نصيبه من الأسماك نحو 10,58 كيلوغرام للعام ذاته متراجعا بنسبة قدرها 1,7% عن عام 2008 .

**3– معدل استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون**

هناك معدلات مثلي من مكونات الطاقة والبروتين والدهون يجب أن يتضمنها الغذاء ليمد الجسم باحتياجاته من تلك المكونات التي تختلف باختلاف العمر والنوع والأنشطة التي يؤديها الإنسان، ولا يجب أن تقل المعدلات عن الحدود الدنيا ولا تزيد عن حدودها العليا، لتفادي أثار التغيرات الضارة، ويتراوح المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العالمي بين 2358 سعرا حراريا في منتصف السبعينات إلى نحو 2803 سعرا في نهاية التسعينات، وتشير الإحصائيات إلى اتجاه هذا المتوسط نحو الزيادة، وسيقدر بنحو 2940 سعرا حراريا في عام 2015، ويمكن تتبع تقييم متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد عبر الزمن بين الدول المتقدمة والدول النامية، والتي تضم الوطن العربي من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 01: متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد.**

( سعر حراري للفرد/يوم)

| البلدان | 1971 - 1967 | 1992 – 1990 | 2010 |
|---|---|---|---|
| العالم | 2440 | 2720 | 2900 |
| البلدان المتقدمة | 3190 | 3350 | 3390 |
| البلدان النامية | 2140 | 2520 | 2770 |

**المصدر:** تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2009، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (ديسمبر 2009)، ص36.

تتفاوت الأنماط الغذائية في الدول العربية، بحيث في الدول العربية ذات الدخل المرتفع يميل المستهلك إلى اقتناء السلع ذات النوعية الجيدة والفاخرة، والتي تتسم بالقيمة الغذائية العالية، إذ تراعي تلك السلع المواصفات المعترف بها دوليا، بينما في الدول الأخرى ذات الدخل المحدود، لا تؤخذ الأذواق بعين الاعتبار كمحدد أساسي لاستهلاك السلع الغذائية، بل يتوقف الأمر على القدرة الشرائية للحصول على تلك السلع، ويتبين أن الدول العربية تتفاوت في متوسط استهلاك الفرد بحيث نجد أن الصومال هو البلد الذي يقل متوسط استهلاك الفرد من الغذاء فيه عن 50% من الحاجيات، تليه كل من جيبوتي واليمن، أما باقي الدول العربية فيرتفع فيها متوسط استهلاك الفرد من السعرات عن المتوسط العالمي، ويتفاوت نصيب الفرد اليومي من تلك المكونات بين الدول العربية، إذ هناك دول عربية يفوق نصيب الفرد فيها 3000 سعرا حراريا ، وهي مصر بحوالي 3385 سعرا حراريا للفرد، تليها الإمارات بحوالي 3340 سعرا، ثم ليبيا بـ 3333 سعرا، وتونس ولبنان والكويت والمغرب وسوريا بمتوسط يومي للفرد يتراوح بين حوالي 3293 – 3038 سعرا في عام 2001، أما الدول العربية التي ينخفض متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية عن 3000 سعرا تأتي الجزائر في الطليعة بحوالي 2987 سعرا والسعودية بـ 2842 سعرا، ثم الأردن وموريتانيا بنحو 2769 و 2764 سعرا حراريا على التوالي، أما في السودان وجيبوتي واليمن فيبلغ المتوسط نحو 2288 و 2218 و 2050 سعرا على التوالي لسنة 2001 ، وخلال الفترة 2003 – 2004 قُدر المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية بنحو 2844 سعرا حراريا مقارنة بنحو 2770 سعرا حراريا على المستوى العالمي[14] ، ومقارنة بمتوسط التسعينات فقد ازدادت تلك السعرات بنحو 4% على المستوى العربي ونحو 5% على المستوى العالمي، وتشير تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الوطن العربي بلغ نحو 2844 سعرا حراريا لمتوسط الفترة 2004 – 2006 مقارنة بنحو 2770 سعرا حراريا على المستوى العالمي، أما متوسط نصيب الفرد العربي من البروتين فيقدر بحوالي 79 غراما مقارنة بنحو 76 غراما على المستوى العالمي، وبالنسبة

للدهون فإن المتوسط العربي المقدر بنحو 74 غراما يقل عن نظيره العالمي البالغ نحو 78 غراما، وفيما يتصل بمعيار البروتينات و الدهون فإن المستهلك العربي يعتمد على المقادير النباتية لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية ونحو 68.3% من احتياجاته من البروتين، وحوالي 69.8% من احتياجات الدهون، وتوفر المصادر الحيوانية نحو 15.5% و31.5% و 30.2% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون على الترتيب، وهذه المعدلات تقل عن نظيراتها على المستوى العالمي، حيث ترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء عن المصادر النباتية مقارنة بالوطن العربي[15]، ويمكن تقسيم الوطن العربي وفقا لمنظمة الزراعة والتغذية العالمية (الفاو) واعتمادا على مؤشرين رئيسين هما دخل الفرد من الناتج الإجمالي الوطني وكمية السعرات الحرارية اليومية إلى:

– دول ذات دخل مرتفع من الناتج الإجمالي الوطني، ويزيد عن 6000 دولار سنويا، وكمية السعرات الحرارية التي تفوق 3000 سعرا حراريا وهي ليبيا، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، عمان وهي عموما تمثل الدول النفطية.

– دول ذات دخل متوسط من الناتج الوطني الإجمالي، وهو يقع بين 6000 – 3000 دولار للفرد سنويا مع كمية من الطاقة تتراوح بين 2700 – 3000 سعرا حراريا وتضم الجزائر، العراق ولبنان وسوريا والمغرب وتونس.

– دول ذات دخل منخفض من الناتج الإجمالي الوطني وهو اقل من 600 دولار للفرد سنويا، مع كمية من الطاقة بين 2000 و 2700 سعرا حراريا ، وتشمل كل من الصومال وجيبوتي والسودان واليمن.

**الخلاصة**

إن المشاريع العربية المشتركة تتزايد بشكل ملاحظ ونتائج ثمارها قد عادت بالكثير على المواطن العربي مع أنها ما زالت تحتاج لدفعة قوية باستغلال مقومات التكامل التنموي العربي على اعتبار أن الوطن العربي يشكل إقليميا تنمويا متميزا على المستوى العالمي، إذ تتجانس فيه المعطيات الحضارية واللغة والسكان والدين مما يسهل عملية التكامل التنموي، والتي تفرضها الضرورات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية والعسكرية، و كذا القضاء على التحديات الأساسية والتي من بينها ضعف الأمن الغذائي والتجزئة والتخلف والصراع العربي الإسرائيلي والصراعات الإقليمية، وبهذا يجب تحقيق الوحدة العربية والمشروع الاقتصادي العربي المشترك في جميع المجالات.

**الهوامش والإحالات:**

[1] محمد أحمد عقلة، التنمية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، بدون مدينة النشر، (1995)، ص182 .

[2] المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول تصنيف العمليات الصناعية و مراجعة نظام cpc، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب أسيا، بيروت،( 2004 )، ص2.

[3] مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية،( أفريل 2005)، ص 46.

[4] دعد رفيق دلال، إقتصاديات الوطن العربي و دور مدخل الإنتاج، مكتب المجتمع العربي للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، (2006)،ص21.

[5] نفس المرجع السابق، ص22 .

[6] نواصري مختار، واقع و أبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي و دورها في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، (2003)، ص ص79-81 بتصرف.

[7]عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، (1996)، ص77.

[8]دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (ديسمبر 2009)، ص195 .

[9] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـــ2009، صندوق النقد العربي، (2009)، ص ص165-166.

[10]دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص21.

[11]التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـــ2010، صندوق النقد العربي، (2010)، ص196 .

[12]تقرير التنمية الإنسانية العربية لـــ 2009، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ( 2009)، ص130.

[13] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2009، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (ديسمبر 2009)، ص ص31 -32 .

[14]عنان فاطمة الزهراء، التكامل العربي الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، الملتقى الدولي حول دور الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، (2010 )، ص69.

[15]تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2009، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (ديسمبر 2009)، ص36.